توصيات ندوة" اللغات في عصر العولمة .. رؤية مستقبلية"

التي عقدت في جامعة الملك خالد بأبها خلال الفترة
١١- ١٣/١٤٢٦/١هـ الموافق٢٠- ٢٢فبراير ٢٠٠٥م.
(التوصيات)

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

تشرفت جامعة الملك خالد بإقامة ندوة للغات في عصر العولمة... رؤية مستقبلية"

خلال الفترة من ١١-١٣محرم ١٤٢٦هـ والتي حظيت برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز نائب أمير منطقة عسير.

وبعد الافتتاح بدأت فعاليات الندوة بمحاضرة رئيسة بعنوان" **الهوية الثقافية بين العالمية والقومية**" شارك فيها المتحدث الرئيس الأستاذ الدكتور عبد العزيز حمودة أستاذ الأدب الإنجليزي بجامعة القاهرة. وحضر الافتتاح كوكبة من أصحاب العلم والثقافة والفكر، وتضم الندوة "١٠ " جلسات علمية، وقدم خلالها (٣٨) بحثاً وورقة عمل.

واختتمت الندوة بحلقة نقاش ترأسها معالي مدير الجامعة الأستاذ الدكتور/ عبد الله بن محمد الراشد.

وشارك فيها: الأستاذ الدكتور عبد العزيز حمودة، والدكتور سالم بن داوود، والأستاذة الدكتورة ريما الجرف ثم تليت توصيات المشاركين في الندوة.

وتتشرف جامعة الملك خالد – بهذه المناسبة- أن ترفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، وإلى مقام صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة عسير، وصاحب السمو الملكي الأمير بن عبد العزيز نائب أمير منطقة عسير على اهتمامهما الدائم ورعايتهما المستمرة لجامعة الملك خالد ونشاطاتها المختلفة.

يوصي المشاركون في الندوة"اللغات في عصر العولمة.. رؤية مستقبلية" رفع برقية شكر وتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز، على دعمهم المتواصل لجامعة الملك خالد.

توصيات المحور الأول: اللغات في التعليم

التوصية الأولى:

ضرورة تطوير مناهج وطرق تدريس اللغة العربية الفصحى بحيث لا يقتصر الأمر على تدريس قواعدها وبعض النصوص الأدبية التي لا ترتبط بواقع اللغة المعاصر ليشمل المهارات"العلمية" المفيدة في دروس القراءة والكتابة وكل ما من شأنه أن يعين الدارس على فهم وتحليل النص العربي.

آلية التنفيذ:

- دعم تدريس اللغة العربية في جميع مراحل التعليم بالكوادر المؤهلة لغوياً وعلمياً وتربوياً ومادياً.
- إعداد مقررات تهدف إلى تنمية المهارات اللغوية والأكاديمية والقدرة على التحليل لدى الدارس.
- دعم المراكز والمعاهد والجامعات التي تدرس العربية حول العالم بالخبرات والمقررات اللازمة.
- استخدام برامج الحاسب الآلي في مجال تعليم اللغات.
- استحداث برامج لتعليم العربية الفصحى بوسائل الإعلام المرئية والمسموعة وخاصة تلك الموجهة إلى الدول غير الناطقين بالعربية.

التوصية الثانية:

ضرورة الارتقاء بالمستوى اللغوي لمدرسي اللغات الأجنبية في جميع مراحل التعليم، والأخذ بمبدأ تدريس اللغة في إطارها الثقافي ، إذ إن دراسة اللغة بمعزل عن ثقافة أهلها يحد من الاستفادة الكاملة منها، مع الأخذ في لاعتبار تطويع المقررات بحيث لا تتنافى مع قيم ومبادئ الحضارة العربية والإسلامية.

آلية التنفيذ:

- دعم لجان إعداد المناهج الدراسية بالكوادر المؤهلة علمياً.
- ضرورة التقيد بمعايير القبول في الجامعات بأقسام اللغة الإنجليزية وعند تعيين مدرسيها بمراحل التعليم المختلفة.

توصيات المحور الثاني: العولمة والهوية الثقافية

التوصية الأولى:

ضرورة استخدام اللغة العربية الفصحى في وسائل الإعلام للارتقاء بلغة الخطاب بصفتها رمزاً للهوية العربية لحماية هذه الهوية من هيمنة لغة العولمة.

آلية التنفيذ:

- مخاطبة الجهات الرسمية المختصة بإلزام وسائل الإعلام التابعة لها باستخدام العربية الفصحى في مناشطها.

التوصية الثانية:

تفعيل التنسيق بين المجامع اللغوية والعلمية بهدف توحيد المصطلحات العلمية واللغوية لاعتمادها وتعميمها في أرجاء الوطن العربي حتى تتمكن اللغة العربية من الصمود أمام العولمة اللغوية، وتقديم الدعم المادي والسياسي المطلوبين لقيامها بمهامها ونشر إنتاجها وإصدار المعجم العلمي العربي الموحد في مختلف مجالات العلوم.

آلية التنفيذ:

- مخاطبة الجهات المعنية في جميع دول الوطن العربي والمهتمة بشؤون الترجمة والتعريب والمصطلحات العلمية والفنية وخاصة مكتب التنسيق بالرباط وذلك لتبني الاقتراح على الجهات الحكومية باعتماد ميزانية مخصصة لدعم جهود المجامع العربية في هذا الصدد.

توصيات المحور الثالث: البحث اللغوي والقضايا المستجدة

التوصية الأولى:

اعتبار الترجمة والتعريب ضمن جهود البحث العلمي في الجامعات العربية.

آلية التنفيذ:

- احتساب أعمال الترجمة والتعريب الجادة والمميزة ضمن نقاط الترقية العلمية في الجامعات التي لا تتضمن لوائحها الترجمة والتعريب ضمن نظام الترقيات بها.

التوصية الثانية:

دعم جهود الترجمة والتعريب لنقل المستجدات في المجلات العلمية والفكرية من وإلى العربية.

آلية التنفيذ:

- تأسيس أقسام ومراكز للترجمة من وإلى اللغات العالمية وتقديم مكافآت مجزية للمترجمين، والاهتمام بنشر الأعمال المترجمة والمعربة.
- إعداد الكوادر العلمية المتخصصة في شتى مجالات العلوم الحديثة، والمؤهلة علمياً ولغوياً.

- تخصيص مجلة للترجمة والتعريب تكون في متناول طلاب الجامعة والمتخصصين.
- تعريب الحاسوب وملحقاته ومعداته؛ مما يكفل توفير برامج عربية صالحة للمجتمع العربي.

التوصية الثالثة:

الاهتمام بترجمات القرآن الكريم والحديث والتفاسير والعلوم الفقهية إلى اللغات المختلفة.

آلية التنفيذ:

- إنشاء هيئة دولية إسلامية لمراجعة الترجمات الموجودة والمستقبلية وإسهاماً في إيصال الفهم الصحيح للإسلام من واقع القرآن والسنة.

والله الموفق،

بسم الله الرحمن الرحيم

توصيات المؤتمر الثالث للاقتصاد الإسلامي

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد و على آله وصحبه أجمعين.

فقد تم بعون الله وتوفيقه انعقاد المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، في البلد الأمين ، مكة المكرمة ، فيما بين ٢٣– ٢٦ من شهر ربيع الثاني سنة ١٤٢٦من الهجرة النبوية، الموافق ٣١/٥–٢/ ٢٠٠٥م ، برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز ، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران ، والمفتش العام ، وبدعوة من جامعة أم القرى ، وتنظيم من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالجامعة.

ولقد تدارس المؤتمر جميع البحوث والدراسات ، التي قدمها الباحثون والعلماء واستمع إلى مداخلاتهم وتعليقاتهم وملاحظاتهم القيمة المفيدة. وقد تم كل ذلك في اثنتي عشرة جلسة، استعرض فيها المؤتمر القضايا التالية :

١– تقويم المسيرة النظرية للاقتصاد الإسلامي.

٢– تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي.

٣– المشكلات الاقتصادية الأساسية في دول العالم الإسلامي ، وسبل مواجهتها في الاقتصاد الإسلامي.

٤– المشكلات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية وسبل علاجها.

٥– أثر النظام الاقتصادي العالمي الجديد على دول العالم الإسلامي.

وإن المؤتمر العالمي الثالث الاقتصاد لإسلامي ، وهو ينعقد في هذه المرحلة المهمة من حياة الأمة الإسلامية ، وفي مكة المكرمة مهبط الوحي ، ومن خلال أبحاثه والمناقشات المثمرة البناءة من العلماء المختصين وأهل الرأي والفكر

والاهتمام ليؤكد على ما يلي:

أولاً : إن الجهود الحثيثة والأعمال الجليلة ، التي قامت بها الجامعات الإسلامية ومراكز البحوث والمعاهد المتخصصة ، لتدريس الاقتصاد الإسلامي ونشر بحوثه ودراساته قد أخرجت أجيالاً من العلماء والمختصين ، وآتت ثمار طيبة أصبحت محط أنظار العالم، حتى إن بعض الجامعات والمعاهد في دول غير إسلامية قامت بتدريس الاقتصاد الإسلامي ، ومنح درجات علمية في هذا التخصص. وإن ذلك كله لهو موضع التقدير والإشادة من المؤتمر ، ويعتبر إنجازاً مهماً يحتاج إلى المزيد من العناية والدعم والتطوير المستمر.

ثانياً: إن التطبيقات المعاصرة في المؤسسات المالية الإسلامية في مجال المصارف والتأمين في حاجة ماسة إلى تفهم ودعم الحكومات والسلطات الرقابية الرسمية في الدول الإسلامية ، لكي تكون ممثلة للمنهج الإسلامي في إدارة المال واستثماره، وهي تمثل مطلباً شعبياً ، ويجب أن تكون إسلامية خالصة لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة عن غيرها ، لكي تتمكن من تمثيل منهجها بحق وأمانة. وإن مؤسستي الزكاة والوقف هما الدعامتان الأساسيتان ، لتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي للأمة ، والعناية بهما من أهم ما يجب على الأفراد والمجتمعات الدولية.

ثالثاً: إن المشكلات الاقتصادية الأساسية التي يواجهها العالم الإسلامي ما هي إلا بسبب غياب منهج الاقتصاد الإسلام الذي يتناول تنظيم جوانب النشاط الاقتصادي في الحياة بعدل وتعاون وتكافل وإحسان مستنداً في أصوله إلى عقيدة التوحيد ومستمداً مبادئه وأصوله من القرآن العظيم والسنة المطهرة وأصول التشريع المعتبرة. وإن هذا المنهج الذي يحقق المصالح للأمة ويدرأ المفاسد عنها والأمة في أمس الحاجة للسير على نهجه كي تنعم بالأمن والعدل والرفاه.

رابعاً: إن المؤسسات المالية الإسلامية ، التي بدأت أعمالها منذ ما يزيد على ثلاثين عاماً ، لكي تكون بديلاً عن المؤسسات المالية الربوية ، ولكي ترفع الحرج عن الأمة وتستثمر أموالها على أساس منهج الاقتصاد الإسلامي القويم ، قد قدمت جهوداً ملموسة في مجالها ، حتى أصبحت المصرفية الإسلامية شعوباً وحكومات الأخذ بيدها ودعم مسيرتها لتحقيق أهدافها.

خامساً: إن العولمة الاقتصادية ، واقع يفرض نفسه على العالم أجمع ، ولا سبيل للتعامل معه إلا بالوعي التام ، والتعاون الاقتصادي البنَّاء بين الدول الإسلامية ، لزيادة التبادل التجاري بينها ، وإنشاء السوق الإسلامية المشتركة. وإن البنك الإسلامي للتنمية بالنظر إلى الأهداف التي أنشئ من أجلها ، قد تحمل مسؤولية كبيرة وهو يقوم بجهود مشكورة في هذا المجال ، تستحق الدعم والتقدير من الدول الإسلامية.

وفي سبيل تحقيق ما تضمنته أبحاث المؤتمر ومناقشاته ، فإن المؤتمر يوصي المسلمين حكومات ومؤسسات أفراد ، بما يلي:

أولاً : في مجال تقويم المسيرة النظرية للاقتصاد الإسلامي:

١- مراجعة وتطوير خطط ومناهج أقسام الاقتصاد الإسلامي (بكالوريوس ، ودراسات عليا) لتتمشى مع متطلبات سوق العمل ، وتكسب الطلاب مهارات ضرورية ، كإتقان اللغة الأجنبية وتقنية المعلومات ، دون إخلال بالأهداف التي من اجلها أنشئت هذه الأقسام.

٢- التنسيق بين أقسام الاقتصاد الإسلامي في الجامعات ، وتبادل الأفكار والاستثمارات والاستفادة من التجارب والخبرات ، وعقد ندوات متخصصة بهدف التطوير والتحسين وتبادل أعضاء هيئة التدريس.

٣- تحويل أقسام الاقتصاد في الجامعات إلى الكليات خاصة بالعلوم الاقتصادية والإدارية الإسلامية، تقدم كل التخصصات ذات العلاقة.

٤- تشجيع طلاب الدراسات العليا في التخصصات الشرعية والاقتصادية على اختيار موضوعات بحوثهم فيما له علاقة بالاقتصاد الإسلامي.

ثانياً: في مجال تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي:

١- إيجاد هيئات رقابة شرعية ، في شركات التأمين الإسلامي ، تضبط مسارها على المنهج الشرعي القويم.

٢- العمل على إنشاء شركات إعادة تأمين إسلامية ، تغني عن التعامل مع شركات إعادة التأمين التجاري.

٣- قيام حكومات الدول الإسلامية بإنشاء هيئات خاصة للزكاة لها استقلالها المالي والإداري تتولى جباية الزكاة وصرفها على الوجه الشرعي.

٤- تحديث المؤسسات الوقفية، لتمكينها من مواكب التطورات الاقتصادية المعاصرة وتنويع أصولها، واستحداث أساليب وصيغ حديثة لتعبئة الموارد، بما يخدم أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥- إنشاء صندوق احتياط مشترك، بين المصاريف الإسلامية الإمداد المصارف الإسلامية بالسيولة عند الحاجة.

ثالثاً: في مجال مواجهة المشكلات الاقتصادية الأساسية في دول العالم الإسلامي:

١- العمل على توطين استثمار رؤوس الأموال الإسلامية ودعم المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والقانونية والمالية النقدية اللازمة لذلك.

٢- دعم وتطوير مؤسسات الزكاة والأوقاف لمعالجة مشكلات الفقر والجهل والمرض في دول العالم الإسلامي مما يوفر مواد إضافية للموازنة العامة في كل دولة.

٣- التقويم الدقيق لقدرات التقنية الموجودة ، في كل دولة إسلامية والاختيار الواعي لما يناسب كل دولة من أنواع ومجالات التقنية.

٤- ربط خطط التعليم في الدول الإسلامية بخططها الوطنية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٥- تخصيص حد أدنى كاف ، في كل دولة إسلامية للإنفاق على البحوث والتدريب والتطوير ونقل التقنية.

٦- إقامة وتعزيز المراكز الوطنية في الدول الإسلامية لإيجاد التقنية وتطويرها ونقلها ، وربطها بالقطاعات الإنتاجية ، وإيجاد آلية للتنسيق بين هذه المراكز ، بما يضمن تسويق نتائج أبحاث هذه المراكز في الدول الإسلامية الأخرى.

٧- إتباع الوسائل الكافية للحد من تذبذب أسعار صرف عمولات الدول الإسلامية لتشجيع التبادل التجاري بينهما.

٨.- سن الأنظمة لمحاربة غسل الأموال الناشئة عن جرائم يعاقب عليها النظام وتوفير قدر كبير من الشفافية في الأنظمة المختلفة ، وتفعيل وظيفة الحسبة لمحاربة الفساد الاقتصادي.

٩- غرس الوازع الديني لدى الأفراد في المجتمعات الإسلامية ، عن طريق التربية والتعليم ووسائل الإعلام والدعوة ونحو ذلك ، لما لهذا الوازع من أثر كبير في القضاء على ظاهرة الفساد الاقتصادي.

١٠- توجيه برامج الخصخصة في الدول الإسلامية ، بما يخدم المصلحة الاقتصادية والاجتماعية العليا للأجيال الحاضرة والقادمة ، والتأكيد على أهمية رعاية الدولة للفئات الفقيرة.

رابعاً: في مجال مواجهة مشكلات المؤسسات المالية الإسلامية:

١- حث الهيئات الرقابة الشرعية، على الالتزام بالحكم الفقهي الجماعي الصادر عن المجامع الفقهية المعتبرة، جمعا للكلمة، وحفظا للجهود، وتوحيدا للنظر الشرعي في القضايا المالية والمصرفية للمؤسسات المالية الإسلامية، لما لذلك من آثار محمودة تزيد من الثقة في هذه المؤسسات.

٢- ضرورة استقلال هيئات الرقابة الشرعية إدارياً ومالياً وتعيينها من قبل الجمعيات العمومية، واختيار أعضائها من الفقهاء ذوي الدراية بفقه المعاملات والعلوم المصرفية والمالية، وأن تكون قراراتها ملزمة.

٣- إنشاء إدارات للرقابة الشرعية الداخلية، تقدم تقاريرها لهيئة الرقابة الشرعية بالمؤسسة ويتم تعيين أفرادها وإنهاء عملهم بموافقة الهيئة.

٤- زيادة تعاون البنوك المركزية ومؤسسات النقد في الدول الإسلامية مع المؤسسات المالية الإسلامية، بهدف الوصول إلى سن أنظمة رقابية وإشرافية خاصة بهذه المؤسسات تراعي طبيعتها الشرعية والمالية، ودعم الأعمال التي يقوم بها مجلس الخدمات المالية الإسلامية الهادفة لوضع معايير تساعد على تطوير وسائل المراقبة والإشراف.

٥- تشجيع المؤسسات المالية الإسلامية على الاندماج وتكوين مؤسسات مصرفية إسلامية ذات ملاءة كبيرة، للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير والقدرة على المنافسة.

٦- التقليل من الاعتماد على العمليات التمويلية التي تنتهي بديون كالمرابحة المصرفية والتوجه نحو صيغ التمويل التي تقوم على المضاربة، والمشاركة.

٧- تفعيل الجهود المبذولة في سبيل إنشاء سوق مالي إسلامي من قبل المؤسسات المالية الإسلامية وبعض البنوك المركزية، على أن يكون إصدار وتداول الأدوات المالية فيها محكوما بالضوابط الشرعية المعتبرة في هذا الشأن.

خامساً: في مجال أثر النظام الاقتصادي العالمي على دول العالم الإسلامي:

١- تعاون الدول الإسلامية في مجال تقنية المعلومات وتبادل الخبرات مع زيادة التبادل التجاري الالكتروني بينها.

٢- تفعيل التعاون والتكامل بين دول العالم الإسلامي وإيجاد تكتلات اقتصادية كبرى قادرة على المنافسة الدولية ، والتفاوض مع الدول ، والمنظمات الدولية.

٣- وضع الحوافز التشجيعية الكافية والابتكار في كافة المجالات مع سن الأنظمة الفعالية لحماية الملكية الفكرية.

وإذ يقدر المؤتمر لجامعة أم القرى جهودها العظيمة والمشكورة في خدمة الاقتصاد الإسلامي ، يوصي بإنشاء أمانة دائمة للمؤتمر العالمي الاقتصادي الإسلامي يكون مقرها الجامعة ، وأن تتولى الجامعة التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بما يضمن استمرار مسيرة هذا المؤتمر وقيامه بواجباته.

وفي الختام ، فإن المؤتمر العالمي الثالث الاقتصادي الإسلامي يرفع جزيل الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين حفظه الله تعالى ، ولصاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ، نائب رئيس مجلس الوزراء ، ورئيس الحرس الوطني ، ولصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز ، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ، ووزير الدفاع والطيران ، والمفتش العام ، ولصاحب السمو الملكي الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز أمير منطقة مكة المكرمة ، لما أسبغوه على هذا المؤتمر من رعاية وتشجيع ، ولما يقدمونه للأمة وللدعوة الإسلامية من جهود مخلصة ودعم كريم ومتواصل.

كما يثمن المؤتمر لجامعة أم القرى ، ولكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بها ما بذلوه من جهود كبيرة ، وعمل متواصل ، في الإعداد لهذا المؤتمر ، وتنظيمه والحفاوة بضيوفه والمشاركين فيه.

وصلى الله وسلم نبينا محمد وعلى آله وصحبه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.